

الْوَلِيُّ اَحَدُ الْمُصْرِفِينَ

جَرِيدَةُ رَسْمِيَّةٍ لِلْجُنُوبِ الْمَصْرِيِّ - عَدِيدٌ مُتَعَدِّدٌ

(العدد ١٥٤) الصادر في يوم الجمعة ١١ شوال سنة ١٣٦٠ - ٣١ كتوبر سنة ١٩٤١ (السنة ١١٢)

مادة ٣ - ينطبق كل من يخالف أحكام هذا القانون بفراء لائحة عشرة قروش عن كل نثار قطن وقرشين عن كل إربب بذرة .
مادة ٤ - هلن وزير المالية تنفيذ هذا القانون، ويعلم به من نشره بالجريدة الرسمية ، وله أن ينفذ القرارات اللازمة لتنفيذها .
فإن كان يضم هذا القانون بحاجة الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية كقانون من قوانين الدولة .
صدر بقرار عدد ٧ شوال سنة ١٣٦٠ (١٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤١)

مكارو

فأمس حضرة شاخص البلا
وزير المالية لرئيس مجلس الوزراء
لعبد الحميد طهوى هفين هوى

وزارة المالية

قرار وزير رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٤١

بالأنظمة التنفيذية للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤١ بشأن التأمين الحكومي للقطن غير الملوخ والبذرة ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة ٤ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤١ بشأن التأمين الحكومي للقطن غير الملوخ والبذرة ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب ،

قرر :

مادة ١ - تقوم شركة مصر لعلوم التأمين وشركة الإسكندرية للتأمين للحساب الحكومية بسبيليات التأمين المنصوص عليها في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر .

ملخص

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤١ بشأن التأمين الحكومي للقطن غير الملوخ والبذرة ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب .

قرار وزير رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٤١ بالأنظمة التنفيذية للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤١ بشأن

التأمين الحكومي للقطن غير الملوخ ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب .

قرار وزير رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٤١ بالأنظمة التنفيذية للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤١ بشأن

التأمين الحكومي على بذرة القطن ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب .

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤١

بيان التأمين الحكومي للقطن غير الملوخ والبذرة ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب

بيان فاروق الأول ملك مصر

لقد مجلس الشيوخ ومجلس الزوابع أقرناه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يجب التأمين ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب في الأراضي المصرية على الأقطان غير الملوحة المودعة في شون البنوك وزرائها وفي محطات السكك الحديدية ، وعند قلعها إلى الخارج ، وعند إيداعها في المحالج وأحواضها أو زراعتها ، وكذلك على بذرة القطن في أي جهة كانت حتى يتم تصديرها للخارج أو تسليمها إلى مسامل الزيوت أو شرائها بواسطة إسدي الحكومتين المصرية أو البريطانية .

لابيق إزام التأمين على كل شخص يكون القطن أو البذرة في حيازته أو سرقة إشارة .

مادة ٢ - تشيرى في شأن نظام التأمين وقواعد العمل به وطريقة الفصل في المنازعات الخاصة بالتصويت بالأحكام المنصوص عليها في المادة الأولى (نفرة ٢) وفي المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٣٩ بشأن التأمين الحكومي للقطن غير الملوخ ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب .